

Distr.
GENERAL

S/PRST/1998/9

6 April 1998

ARABIC

ORIGINAL: ENGLISH AND RUSSIAN

مجلس الأمن



بيان لرئيس مجلس الأمن

في الجلسة ٣٨٦٩ لمجلس الأمن، المعقودة في ٦ نيسان/أبريل ١٩٩٨، فيما يتصل بنظر المجلس في البند المعنون "الحالة في أفغانستان"، أدلى رئيس مجلس الأمن بالبيان التالي باسم المجلس:

"نظر مجلس الأمن في تقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان، المؤرخ ١٧ آذار/مارس ١٩٩٨ (A/52/826-S/1998/222).

"ويعرب مجلس الأمن عن قلقه البالغ إزاء استمرار الحرب الأفغانية التي تشكل تهديدا خطيرا للأمن الإقليمي والدولي وتسبب آلاما بشرية واسعة النطاق ومزيذا من الدمار وتدفقات من اللاجئين وغير ذلك من التشريد القسري لأعداد كبيرة من البشر.

"ويساور مجلس الأمن القلق إزاء الطابع العرقي المتزايد للنزاع والتقارير التي تفيد بوقوع اضطهاد قائم على أساس العرق وما يُشكله ذلك من تهديد لوحدة الدولة الأفغانية.

"ويحث مجلس الأمن جميع الأطراف الأفغانية على وقف القتال والاتفاق فورا على وقف لإطلاق النار، والدخول، دون شروط مسبقة، في حوار سياسي بهدف تحقيق المصالحة الوطنية وإحراز تسوية سياسية دائمة لذلك النزاع الذي ليس له حل عسكري، وتشكيل حكومة تمثل الشعب بكامله وترتكز على قاعدة عريضة.

"ويؤكد مجلس الأمن من جديد التزامه العميق إزاء سيادة أفغانستان واستقلالها وسلامة أراضيها ووحدتها الوطنية واحترامه لتراثها الحضاري والتاريخي.

"ويعرب مجلس الأمن عن استيائه لاستمرار التدخل الأجنبي في أفغانستان دون هوادة في شكل تزويد الفصائل بالمواد اللازمة لشن الحرب. وهو يعرب عن استيائه أيضا للدعم السياسي والعسكري النشط المقدم إلى الفصائل من خارج أفغانستان مما يعزز إجماع قادة الفصائل عن الدخول في حوار سياسي جدي مع بعضهم البعض، ويدعو المجلس مجددا جميع الدول إلى وقف ذلك التدخل فورا.

"ويلاحظ مجلس الأمن مع القلق أن جميع الأطراف في أفغانستان قد عكفت طيلة الأشهر الأخيرة على إعادة التزود بالأسلحة بصورة نشطة. وهو ينبه الأطراف المتنازعة إلى أن استئناف القتال على نطاق كبير سيقوض بصورة خطيرة محاولات المجتمع الدولي مساعدتها في إيجاد حل سياسي للنزاع، ويحثها على أن يكون سلوكها على مستوى رغبتها المعلنة في التوصل إلى ذلك الحل.

"ويكرر مجلس الأمن تأكيد موقفه المتمثل في وجوب أن تواصل الأمم المتحدة، باعتبارها وسيطا معترفا به عالميا، القيام بدورها المحوري والمحايد في الجهود الدولية الرامية إلى إيجاد حل سلمي للنزاع الأفغاني ويعرب عن تأييده الكامل للأنشطة التي تضطلع بها بعثة الأمم المتحدة الخاصة في أفغانستان والأنشطة التي يقوم بها المبعوث الخاص للأمين العام لأفغانستان، وخاصة في سياق مهمته الراهنة في المنطقة.

"ويشيد مجلس الأمن بأنشطة توطيد عملية السلام التي بدأها المبعوث الخاص للأمين العام لأفغانستان بعقد مجموعة "الستة + اثنان"، ويطلب إلى جميع البلدان المشاركة في العملية مواصلة المشاركة في عمل المجموعة بنية صادقة، بما في ذلك في المناقشة المتعلقة بإيجاد سبل فعالة ومحايدة لكبح تدفق الأسلحة والمواد الأخرى التي تقوم عليها الحرب إلى أفغانستان. ويُرحب مجلس الأمن بدعم الدول الأعضاء الأخرى لهذه العملية.

"ويساور مجلس الأمن شديد القلق إزاء تدهور الأحوال الأمنية لموظفي الأمم المتحدة وموظفي المساعدة الإنسانية ويطلب إلى جميع الفصائل الأفغانية، ولا سيما جماعة طالبان، اتخاذ التدابير اللازمة لكفالة سلامتهم.

"وما زال يساور مجلس الأمن شديد القلق إزاء استمرار التمييز ضد الفتيات والنساء وغير ذلك من انتهاكات حقوق الإنسان فضلا عن انتهاكات القانون الإنساني الدولي في أفغانستان.

"ويؤيد مجلس الأمن خطوات الأمين العام الرامية إلى بدء تحقيقات في الادعاءات التي تضيد بوقوع عمليات قتل جماعي لأسرى الحرب والمدنيين في أفغانستان، على أن تعرض نتائجها على الجمعية العامة وعلى مجلس الأمن فور توافرها.

"كما يساور مجلس الأمن القلق إزاء التدهور الشديد في الحالة الإنسانية في عدة مناطق في وسط وشمال أفغانستان، الذي يُسببه حصار جماعة طالبان المستمر لمنطقة باميان رغم النداءات التي وجهتها الأمم المتحدة والعديد من دولها الأعضاء برفع ذلك الحصار وكذلك انعدام الإمدادات الواردة من الطريق الشمالية بسبب انعدام الأمن وأعمال النهب. ويحث المجلس بقوة سلطات طالبان على السماح للوكالات الإنسانية بتلبية احتياجات السكان.

"ويكرر مجلس الأمن تأكيد أن استمرار النزاع في أفغانستان يوفر أرضية خصبة للإرهاب ولإنتاج المخدرات والاتجار بها بصورة غير مشروعة. مما يزعزع الاستقرار في المنطقة وفي مناطق أخرى ويطلب إلى قادة الأطراف الأفغانية وقف تلك الأنشطة.

"وسيبقي مجلس الأمن المسألة قيد نظره ويطلب من الأمين العام مواصلة إطلاعه بانتظام على الحالة في أفغانستان".

— — — — —